تمهيـــــد

يعتبر الجهاز المصرفي في أية دولة ركيزة أساسية من ركائز النظام الاقتصادي والمالي، نظرا لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي.

فالبنوك ومن خلال تأديتها لوظيفتها التقليدية، تقوم بحشد المدخرات لإعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية المختلفة سواء أكان ذلك على شكل قروض وتسهيلات ائتمانية، أو على شكل استثمارات مباشرة في رؤوس أموال الشركات لذلك فإن البنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية.

باتت المخاطرة مفهوما لصيقا بالنشاط المصرفي وملازما له لدرجة أنها أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر أموالها لذا فقد دأبت البنوك على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجتها.

وبغية الإلمام بمختلف جوانب موضوع هذا الفصل، ارتأينا تقسيمه إلى ثلاث مباحث.

- المبحث الأول: مفهوم البنوك التجارية وخصائصها، أهدافها، وظائفها، استخداماتها ومواردها.
- المبحث الثاني : ماهية النشاط المصرفي وأهميته من خلال التطرق إلى تطوره، هيكلته، أهمية القطاع البنكي .
- المبحث الثالث: مفهوم المخاطر المصرفية، تطورها، أنواعها المختلفة، تصنيفاتها.

المبحث الأول: النشـــاط المصـرفي وأهميتــه

سنستعرض من خلال هذا المبحث تطور الفكر المصرفي والملامح الرئيسية للهيكل المصرفي وأهميته بالنسبة لأصحاب الفائض والعجز الماليين والاقتصاد على حد سواءكما يلي :

المطلب الأول :تطــور الفكــر المصـــرفي

استهدف الإنسان منذ بدء الخليقة إشباع حاجاته معتمدا في ذلك على ما يدخره لنفسه أو ما يوفره له غيره من أفراد المجتمع من سلع أو خدمات عن طريق نظام المقايضة .

وتعتبر النقود السلعية أول نقود عرفتها البشرية، إذ عمد المقايضون إلى عدة سلع ممتازة تختلف فيما بينها وتتمتع بقبول واسع لاستخدامها في المبادلات، وقد تدرج استعمال السلع الممتازة كنقود إلى أن تم الاستقرار على المعادن النفيسة كوسيط للتعامل، وهو ما أطلق عليه بالنقود المعدنية لسهولة تجزئتها وصلاحيتها للبقاء طويلا وثبات قيمتها بالنسبة لغيرها من السلع.

ونظرا لاختلاف طبيعة المبادلات وتشعبها والحاجة إلى وسيط يكون معلوم الوزن والعيار، تم اللجوء إلى سك المعادن حيث تقوم الدولة بسك قطع من الذهب في شكل قطع متجانسة ونمطية عليها رموز تحدد وزن ودرجة نقاء كل منها، لتظهر بذلك النقود المسكوكة لتصبح وسيطًا للتبادل ومقياسًا للقيمة ومستودعًا لها في آن واحد.[1]

مع تزايد المعاملات وسرعتها، ظهرت السندات أو الصكوك في شكل شهادات إيداع يصدرها شخص معروف ومؤتمن (صيرفي أو صائغ)، تبين بأن التاجر أودع مبلغا معينا من النقود لديه

مقابل وعد بدفع هذا المبلغ لصاحبه في تاريخ معين أو عند طلبه .وقد كان التجار يلجؤون إلى هذا الأسلوب خوفا من السرقة وتخفيفا عليهم من حَمْل الذهب والاحتفاظ به، وذلك نظرا للثقة والسمعة الطيبة التي اكتسبها هؤلاء الصيارفة، الأمر الذي أدى إلى انتشا رهم وتخصصهم في قبول النقود المعدنية وثروات الأفراد كودائع مقابل صكوك نظير عمولة يدفعها المودع للصيرفي ويلتزم بإعادتها عند الطلب أو في الموعد المتفق عليه وقد كان البنك المكان الذي يتم فيه التقاء الصيرفي بعملائه لإتمام هذه المعاملات.

إن كلمة بنك مشتقة من الكلمة الإيطالية بانكو (Banco)، أو (بنكا) Banka ومعناها منضدة، والتي تشير إلى أول عهد الصيارفة في القرون الوسطى والتي يقصد بها المنضدة التي كان يجلس عليها الصيارفة

[1] عبد الحميد الشواربي، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، بدون طبعة ، منشأة المعارف، الإسكندرية،2002 ، ص 55.

لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد ليدل على المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، ثم المكان الذي توجد فيه هذه المنضدة، وتجري فيه المتاجرة بالنقود.[1]

وقد وردت تعاريف عديدة لمصطلح البنك، واختلفت فيما بينها:

فهناك من يعرف البنك بأنه:

– مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها التعامل بالنقود والائتمان، حيث يتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الأموال وسد حاجيات البلد بواسطة مختلف طرق الائتمان المتفاوتة الأجل.

– مؤسسة مالية تقوم بتعبئة الادخارات الخاصة بالأفراد والمؤسسات، والقيام بمنح قروض الى أطراف أخرى وبهذه الطريقة فهي تصل بين طرفين متناقضين في أوضاعهما المالية وأهدافهما المستقبلية. [2]

– تلك المنشأة المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محدد، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[3]

من خلال هذه التعاريف، نستخلص أن للبنك صنفين من العمليات:

- **الوساطة النقدية** :وتتمثل في خلق النقود المصرفية عن طريق توزيع القروض التي يعود مصدرها إلى الودائع المجمعة.
- **الوساطة المالية** :باعتبار البنك يتوسط أصحاب الفائض المالي وأولئك ذوي الحاجة بحثا عن الطرق الكفيلة بتوفير الجو الملائم والأدوات الضرورية لإقامة علاقات التمويل غير المباشرة.

وبالتالي، فإن البنوك في بداية ظهورها كانت مخصصة لحفظ النقود ونقلها من شخص إلى آخر واستبدالها من عملة إلى أخرى، ثم تطورت أعمالها إلى تقديم قروض وبعض الخدمات الأخرى، ومن هنا نشأت مهنة البنوك وتطورت بتطور الإنسان وحاجاته، حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن وأصبحت ركنا أساسيا في الهيكل الاقتصادي.

إن استيعاب طبيعة النشاط المصرفي وأهميته في الحياة الاقتصادية لأي بلد يستوجب منا التطرق إلى ماهية الهيكل المصرفي ومكوناته .وهو ما يشكل موضوع المطلب الموالي.

---

[1] عبد الحق بوعتروس ، الوجيز في البنوك التجارية :عمليات، تقنيات وتطبيقات، بدون طبعة ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ، ص 9 .

[2] عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق ، 52.

[3] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك"مدخل كمي معاصر"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2006، ص 33.

المطلب الثاني :الهيكـــل المصـــــرفي

الهيكل المصرفي عبارة عن مجموع المؤسسات المصرفية وقوى القانون والتقاليد التي تحكم النشاط المصرفي . فهو يتضمن البنك المركزي والبنوك الأخرى المسجلة لديه، كما يتضمن نظام العلاقات المصرفية، بالإضافة إلى الوسطاء الماليين، ومن خلاله يتم تدفق الأموال السائلة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات التي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد الوطني.

1 /البنك المركزي

لكل دولة ذات نظام مصرفي بنك مركزي يختلف عن غيره من البنوك في كونه لا يستهدف تعظيم الربح، كما أن له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والتأثير على نشاط المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بالائتمان والاقتراض المصرفي، وتولي مسؤولية إصدار أوراق النقد اللازمة، والقيام بدور المقرض الأخير للبنوك الأخرى، كما أن طبيعة أعماله تنأى عن المنافسة مع البنوك الأخرى ولا يقدم خدمات مصرفية كاملة للأفراد أو لمنظمات الأعمال وقد تكون ملكيته كاملة للحكومة أو قد يأخذ شكل الشركة المساهمة التي تمتلك فيها الحكومة قدرا كبيرا من أسهمها ضمانا للسيطرة عليها وتوجيهها، أو تكون على شكل هيئات عامة تمتلكها المؤسسات النقدية في المجتمع، كما يغلب على طبيعة أعماله التي يمارسها الطابع القومي والمصلحة العامة ويعنى البنك المركزي بتنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية بالتأثير في توجيه الائتمان من حيث الكمية والنوع لمقابلة الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة. [1]

مما سبق، يمكن تلخيص أهم وظائف البنك المركزي في النقاط التالية:

- إصدار أوراق النقد والعمل على استقرار سوق رأس المال.
- تحديد سعر الخصم وسعر الفائدة وموازنة سعر الصرف والرقابة على النقد.
- مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه لتنفيذ السياسة النقدية لتحقيق أهداف معينة.
- القيام بالخدمات المصرفية التي تطلبها الحكومة مثل منح القروض، تقديم المساعدة للبنوك التجارية.

2/ البنوك المتخصصة غير التجارية

ويقصد بها تلك البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا من النشاط الاقتصادي والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية، وتتمثل أساسا في البنوك الصناعية والزراعية والعقارية.

[1] عبد الحميد الشواربي، مرجع سابق ، ص 56.

تشترك هذه البنوك في عدة خصائص مميزة منها[1] :

❖ **الموارد**

الاعتماد في مواردها على رؤوس أموالها وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة وما تعقده من قروض تستحق بعد فترة طويلة.

❖ **الأهـــداف**

عادة يكون من أهداف هذه البنوك قوميا واجتماعيا، لذا تقرضها الدولة قروضا طويلة الأجل بسعر فائدة رمزي.

❖ **المهـــام**

الاستثمار المباشر إما عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات المختلفة، كما أنها تلعب دورا هاما في الدول النامية من خلال تحقيق فرص الاستثمار وخلق المناخ الملائم له، منح المشروعات القائمة قروضا طويلة ومتوسطة الأجل لتحديد الملكية وتطوير أساليب الإنتاج، العمل على توسيع سوق رأس المال، منح قروض قصيرة الأجل في بعض الحالات لمواجهة متطلبات السيولة العامة للمشروعات القائمة.

مما سبق، نستنتج أن البنوك المتخصصة هي تلك المنشآت التي تختص بتمويل قطاع اقتصادي معين أو أكثر لآجال متوسطة أو طويلة وذلك على شكل قروض واستثمارات، وتعتمد في مواردها على رؤوس أموالها أساسا واقتراضها من الغير ومن أهم هذه البنوك نذكر:[2]

1/2/ البنوك الصناعية :وهي منشآت تتولى تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية والمصرفية إلى القطاع الصناعي، تهدف إلى المساهمة الجادة في عمليات التنمية والتطور ضمن هذا القطاع بما يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة وغالبا ما تقدم قروضا لآجال طويلة ومتوسطة.

2/2/ البنوك الزراعية :تمنح هذه البنوك قروضا لآجال قصيرة لتمويل رأس المال التشغيلي حيث أن مدة القروض لا تتجاوز السنة الواحدة، كما تمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل يتمثل هدفها الأساسي في تطوير وتنمية القطاع الزراعي ودعمه على تقديم السلع والخدمات الزراعية.

[1] عبد الحميد الشواربي، مرجع نفسه، ص 53.

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص 44.

3/ البنـــــوك التجاريـــــة

أما البنوك التجارية فيقصد بها تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة بما يحقق أهدافها ودعم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

إن تعدد أنواع البنوك واختلاف طبيعة نشاطاتها تجعلنا نتساءل عن أهميتها سواء بالنسبة للاقتصاد بشكل عام، أو للمودعين والمقترضين على وجه التحديد، وهو ما يشكل مضمون المطلب الموالي.

المطلب الثالث :أهميـــــة البنـــــوك

إن وجود البنوك في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية ليس لكونها متعامل اقتصادي مهم فحسب، بل لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل .ويمكن حصر أهمية البنوك بالنسبة لكل طرف من أطراف علاقة التمويل بالشكل التالي: [1]

1- بالنسبة لأصحاب الودائع (الفائض)

سمحت البنوك بتحقيق مزايا عديدة لهذه الفئة من المتعاملين، نذكر أهمها فيما يلي:

- إن القوانين والتنظيمات المعمول بها في البنوك معدة لحماية المودعين، وهو ما لا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشر.

- يتيح وجود البنوك لأصحاب الفائض المالي إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت، إذ أنها مجبرة على الاحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سائل لمواجهة مثل هذه الاحتمالات.

- يتجنب المودع خطر عدم التسديد الذي قد يكون في حالة الاقتراض المباشر، وذلك نظرا لما يتوفر عليه البنك من أموال ضخمة وما يتمتع به من مركز مالي قوي.

- يعفي وجود البنوك أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت والجهد في البحث عن المقترضين المحتملين، فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 7، 8.

2 – بالنسبة لأصحاب العجز المالي

تقدم البنوك خدمات كثيرة لأصحاب العجز المالي، حيث تتمثل أهميتها بالنسبة لهذه الفئة في الجوانب التالية:

– توفر البنوك الأموال اللازمة بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي وبما أن هناك تدفقات الودائع، فإن الأموال المطلوبة من طرف أصحاب العجز المالي تكون دائما متوفرة في الوقت المناسب.

– يجنب وجود البنوك المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، لاعتبار البنك وسيط مالي وهيئة قرض مهمتها تقديم هذا الدعم.

– كما أن وجود البنوك يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا، حيث أن الفوائد المفروضة على القروض البنكية ليست مرتفعة بالشكل الذي تكون عليه في حالة التمويل المباشر.

3– بالنسبة للاقتصاد ككل

إذا كانت البنوك قد سمحت لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز تفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشر والاستفادة من العديد من المزايا والمترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير المباشر، فإن الاقتصاد بدوره يستفيد من وجود الوساطة البنكية في الكثير من الجوانب، أهمها:

– تفادي احتمالات عرقلة النشاط الاقتصادي لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي لأن مثل هذا التعارض في الرغبات سواء من حيث الوقت أو المبلغ، سوف يؤدي إلى خلق الكثير من الاختلالات في الأداء الاقتصادي في حالة غياب دور الوساطة البنكية.

– يسمح وجود البنوك بتوفير الأموال اللازمة للتمويل وذلك من خلال تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد ذي الطبيعة التضخمية.

مما تقدم نستنتج أن النشاط المصرفي يكتسي أهمية بالغة ويعد ضرورة حتمية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد فالبنوك تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني: ماهيـــة البنـــــوك التجاريـــــة

نركز في هذا المبحث على ماهية هذه البنوك وذلك بعرض كل من مفهومها، خصائصها، أهدافها ووظائفها بالإضافة إلى مصادر أموالها واستخداماتها.

المطلب الأول :تعريف البنوك التجارية وخصائصها

تركيزنا في هذا المطلب الأول سيكون منصبا حول مفهوم البنوك التجارية وخصائصها.

أولا: تعريـــف البنـــوك التجاريـــة

تعددت تعاريف البنوك التجارية وتشعبت نظرا لتطور نشاطاتها عبر الزمن من جهة وزيادة أهميتها بفعل التطورات والتحولات العميقة التي يشهدها المحيط الاقتصادي والدولي من جهة أخرى ومن بينها:

- البنوك التجارية هي "إحدى أهم المؤسسات الائتمانية وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، ودائع التوفير والودائع لأجل من الأفراد والمشروعات والإدارة العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية.[1]
- هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محدودة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]
- كما عرفت البنوك التجارية بأنها: بنوك الودائع و هي تلك التي تتعامل بالائتمان المباشر و غير المباشر، و أهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية و ينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.[3]

ثانيا: خصـائص البنـــوك التجاريـــة

تتميز البنوك التجارية بعدة خصائص يمكن إيجاز أهمها فيما يلي[4]:

- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي لأي بلد بعد البنك المركزي

---

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، مدخل إتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1996 ، ص5.

[2] عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، بدون طبعة، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص 24.

[3] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2000، ص15.

[4] فلاح حسن الحسيني، مرجع سابق، ص33.

- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات، على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيدا على رأس الجهاز المصرفي لكل بلد.
- تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم.
- تتصف البنوك التجارية بتعدد وكثرة متعامليها مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى ويعود ذلك إلى قدم تعاملها بالصكوك والحسابات الجارية.
- تتسم البنوك التجارية بخاصية خلق ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، كما أنها تمنح أنواعا مختلفة من القروض سواء القصيرة، المتوسطة أو الطويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين.
- تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بأقل تكلفة، إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات المالية الأخرى باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط، ويترتب على ذلك تعرض البنوك التجارية إلى المخاطر في عملياتها.
- إن البنوك التجارية هي العمود الفقري للجهاز المصرفي للدولة، حيث أن تلقيها للودائع بشتى أنواعها، وإعادة توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة وفق شروط الربحية والسيولة والأمان جعلها تتميز عن بقية المؤسسات المالية الأخرى وتنفرد بوظائف عدة نقدية وغير نقدية، سنحاول توضيحها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها

نسعى من خلال هذا المطلب إلى إيضاح كل من وظائف وأهداف البنوك التجارية والتي نوجزها في العناصر التالية:

أولا: وظائف البنوك التجارية

1/ الوظائف المصرفية

تمارس البنوك العديد من الوظائف والتي منها التقليدية ومنها الحديثة والتي سنتطرق إليها على التوالي كالآتي:

1/1/ الوظائف التقليدية

وهي الوظائف التي اعتادت البنوك على أدائها منذ بدايتها الأولى، وتتمثل في :

- فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع.
- تشغيل موارد البنك، والتي تأخذ الأشكال التالية:

أ /منح القروض وخلق نقود الودائع:

يقصد بمنح القروض " تسليم الغير مالا منقولا أو غير منقول على سبيل الدين، الوكالة أو الرهن، وهو في جميع الأحوال تسليم مؤقت للمال "أما بلغة الاقتصاد، الائتمان هو تسليف المال ليستثمر في الإنتاج أو الاستهلاك، ويقوم على الثقة والمدة، أما خلق نقود الودائع "فهو خلق نقود ائتمانية ليس لها وجود مادي تظهر من خلال التسجيلات المحاسبية للودائع والقروض، وهي تعكس تداول الأموال باستعمال الشيكات وليس تداولا حقيقيا" [1]

ب/ العمليات على الأوراق التجارية :تتمثل في:

- **التحصيل** :أي استيفاء مبلغ الورقة عند تاريخ الاستحقاق.
- **الخصـــم** :وهو دفع قيمة الورقة التجارية لحاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محله في الدائنية ومقابل ذلك لا يدفع قيمة الورقة كاملة له بل ينقص منها ما يسمى بمبلغ الخصم .
- **التسليف لقاء الرهن** :حيث يمكن للعميل الحصول على قرض مقابل رهن الأوراق التجارية لدى البنك على سبيل الضمان.

ج/ تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء :لتسهيل تأدية مصالح الأفراد والمؤسسات.

د/ تحصيل الشيكات :تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها بطريقتين:

- ✓ **تحويل داخلي** :وهذا عندما يكون الموقع على الشيك (أو صاحبه) والمستفيد زبائناً لدى نفس البنك وتتم العملية بزيادة أو إنقاص في الحسابات الخاصة بكل منها.
- ✓ **تحويل من غرفة المقاصة** :والموجودة على مستوى البنك المركزي، أين يتم تبادل الشيكات بين البنوك لتسوية الحسابات.

هـ/تمويل التجارة الخارجية :وذلك من خلال فتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عمليات التصدير والاستيراد وذلك من خلال الربط بين بنك المصدر وبنك المستورد.

و/ التعامل بالعملات الأجنبية :وذلك من خلال شراء وبيع هذه العملات بأسعار محددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم المعمول به في سوق الصرف.[2]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 15.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995 ، ص 38.

2/1/ الوظائـف الحديثـة:

أما الوظائف الحديثة فهي تلك الوظائف التي ظهرت كضرورة حتمية لمسايرة التطور والتغيير الاقتصادي والتكنولوجي ويتمثل أهمها في الآتي[1] :

أ/تسديد مدفوعات العملاء من فواتير وتقديم الدراسات والاستشارات لهم

فنتيجة للخبرة المكتسبة لدى البنوك التجارية، أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية للمتعاملين لإنشاء المشاريع وكذا توجيههم إلى مجالات معينة تكون أكثر ربحية، حيث يتم من خلال الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل، طريقة السداد وتواريخها.

ب/ إدارة المحافظ المالية والتعامل بالأوراق المالية :أي العمليات بالأسهم والسندات بيعاً وشراءً لمصلحة العملاء والمساهمة في إصدارها لشركات مساهمة.

ج/ تمويل الإسكان الشخصي :وذلك من خلال الإقراض العقاري، حيث أنه لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا يتجاوزه.

د/ المساهمة في خطوط التنمية الاقتصادية :وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة نسبيا.

هـ/ تقديم خدمات البطاقة الائتمانية :وهي بطاقة اعتماد تعتبر من أشهر الخدمات التي استحدثتها البنوك التجارية وهي عبارة عن بطاقة تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه و بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتعاقدة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة وتسوية الدين مع البنك.

و/تحويل العملة للخارج

ز/ وظيفة الإشراف والرقابة :حيث تتولى البنوك في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توظيف الأصول المتداولة في استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أهداف محددة سلفا للمشروعات التي استخدمت فيها من خلال هذه الوظائف التي تؤديها البنوك التجارية، تتضح أهميتها في تهيئة وتوفير الأموال وضخها في مجالات استثمار متعددة تساهم بشكل أو بآخر في تنمية وتطوير مختلف القطاعات الاقتصادية،

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق الذكر، ص 36.

وتوفير مكان آمن لحفظ السيولة لذوي الفوائض مع تحقيق فوائد وتوجيهها لذوي الحاجة إليها، كما تسهل عمليات التبادل والتجارة وتسوية المعاملات.

2/ الوظائف الغير مصرفية

في إطار استراتيجية التنويع، تقوم البنوك بنشاطات حديثة غير مصرفية وتتمثل فيما يلي:

أ/ صيرفة التأمين: وهي الصورة العملية لاندماج المصارف مع شركات التأمين للحصول على منتوج جديد ألا وهو صيرفة التأمين، ويقصد به بيع التأمين من خلال قنوات التوزيع في المصارف وتتم هذه العملية عن طريق اندماج البنوك مع شركات التأمين، إلا أن درجة الاندماج متفاوتة كالآتي: [1]

- يمكن أن يكون البنك وكيلا، وهذا بقيامه ببيع منتجات التامين نيابة عن شركات تامين فرعية.
- امتلاك البنك لشركة التامين او حصة من راس مالها دون الرقابة او السيطرة.

ومن أهم الحوافز التي تحث المصارف وشركات التأمين على الاندماج مايلي:

- زيادة الربحية لدى البنوك من خلال زيادة العمولات الناتجة عن النشاط التاميني في ظل تقليص هوامش الفائدة.
- توفير شمولية الخدمة للعميل مما يمكنه من اجراء مختلف عملياته في مكان واحد.

ب/إنشاء صناديق الاستثمار

نظرا لإنشاء صناديق الاستثمار وامتصاص الجزء الأكبر من ودائع الزبائن الذين يرغبون في استثمار أموالهم، والذين يفتقرون للخبرة في تحريك وتشغيل هذه الأموال جعل من البنك يقوم بتنظيم نفسه على شكل شركات قابضة لصناديق الاستثمار نفسها ، التي تقوم بإدارة الأوراق المالية لصالح هؤلاء الزبائن وتوجيهها الوجهة السديدة التي تعود بالربح على أصحابها وعلى البنك كذلك، كما قام أيضا بتكوين صناديق استثمار خاصة يتكفل بإدارتها وهذا عن طريق عمليات البيع والشراء وتحصيل الفوائد والارباح، بناءا على أوامر الزبائن مقابل حصوله على عمولة البيع والشراء واتعاب إدارة محفظة الأوراق المالية. [2]

ج/القرض الايجاري

وهو عبارة عن العملية التي يقوم البنك بموجبها وضع آلات ومعدات أو أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة، على سبيل الايجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها مقابل تسديد أقساط متفق عليها تسمى ثمن الايجار، فالبنك يقوم بشراء الأصل المرغوب فيه من المؤسسة مقابل ثمن يسمى ثمن الإيجار، الذي

[1] أسامة عزمي سلام وشقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتامين،ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 76.

[2] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، بدون طبعة ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 208.

يتضمن الاهتلاكات والفوائد حيث في فترة الايجار تبقى ملكية الأصل للبنك لان المؤسسة تستفيد فقط من حق الاستعمال حتى نهاية فترة العقد، حيث يعطي البنك الخيار للمؤسسة المستأجرة سواء بتجديد العقد وهذا بتجديد ثمن الايجار ومدة الايجار، أو شراء الأصل نهائيا بالقيمة المتبقية المنصوص عليها قانونا أو بإرجاع الأصل الى البنك دون شرائه أو تجديد عقد إيجاره أي نهاية العلاقة بينهما، وبهذا يمكن القول أن القرض الايجاري هو قرض مضمون لان المؤسسة المستأجرة تسدد طيلة فترة الايجار قيمة الايجار، وفي النهاية إذا رفضت تجديد العقد مرة ثانية أو شراء الأصل يتم إرجاعه الى البنك وفي حالة عدم قدرتها على تسديد قيمة الايجار، أو وجود مخاطر الإفلاس أثناء فترة الايجار، يمكن للبنك استرجاع الأصل وهذا ما يشبه كثيرا القروض المضمونة بشراء الأصل.[1]

د/ نشاط الاتجار بالعملة

وهي أنشطة ترتكز عليها البنوك ، من خلال الاتجار بالعملة التي في حوزتها في الاسواق الحاضرة بغرض إتمام صفقات تجارية دولية لصالح بعض المؤسسات لتحقيق عوائد معينة مقابل العمولات التي تحصل عليها البنوك في هذه الحالة دون أن تتعرض لمخاطر ، وتتضمن أيضا إمكانية استفادة البنك من الاستخدامات المطلوبة لبعض الوقت قبل حلول موعد إتمام التحويل، وهنا سيكون التعامل في الأسواق الحاضرة بهذه الصورة أفضل من التعامل في الاسواق الآجلة والعقود المستقبلية وأسواق عقود الخيار.

هـ/ممارسة أنشطة أمناء الاستثمار

يعهد بعض العملاء الى المصارف كأمناء الاستثمار، لإدارة أموالهم وتقديم بعض الخدمات الشخصية المرتبطة بها وقد يكون ذلك راجعا لانشغالهم وعدم توفر الوقت الكافي لديهم لإدارة تلك الأموال أو ممارسة تلك الخدمات او لعدم قدرتهم على القيام بها بطريقة حسنة ومنتجة، ونظرا لان المصارف تمتلك الأجهزة الفنية والخبرات المتخصصة والامكانيات المادية المتعددة، بما يوفر وقت للعميل ويقدم له أفضل وأدق المعلومات وأرقى الخدمات، فالعملاء الذين يرغبون في الحصول على تلك الخدمات والاستفادة مما تقدمه المصارف في تلك المجالات يرتبطون بعقود واتفاقات مع المصارف كأمناء الاستثمار لإدارة أموالهم و ممتلكاتهم وتنفيذ ما يحتاجون من خدمات، إضافة الى إدارة أموال وممتلكات العملاء لصالح الورثة والمنتفعين وخاصة القصر منهم.[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 26.

[2] أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة وإستراتيجية مواجهتها، بدون طبعة،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 260.

ثانيا: أهداف البنـــوك التجاريـــة

يهدف نشاط البنك التجاري على تحقيق ثلاث أهداف وهي:

- تحقيق أقصى ربحية
- تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة
- تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين والبنك

وسنعرض فيما يلي ببعض من التفصيل لهذه الأهداف:

4-1- الربحيـة

يتكون الجانب الأكبر من مصاريف البنك من تكاليف ثابتة هي الفوائد المدفوعة على الودائع لذا يقال أن البنوك التجارية تعد من أكثر المؤسسات المالية تعرضا لآثار الرفع المالي، هذا يعني أن الزيادة في إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب عنها زيادة في الأرباح بنسبة أكبر، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة فإنه يترتب عنها انخفاض الأرباح بنسبة أكبر، وهذا يقتضي من إدارة البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها، وذلك بغية تحقيق عائد ملائم لملاكه، لكن رغم سلبية التزام البنك بدفع فوائد على الودائع سواء حقق أرباحا أم لا إلا أن الاعتماد على أموال الودائع بدلا من أموال الملاك لتمويل عملياته يحقق له هامش فائدة يتمثل في الفرق بين الفوائد المدفوعة على الودائع والأرباح المتولدة منا استثمارتلك الودائع وهذا يحقق للبنك هدفه المطلوب. [1]

4-2- السيولـة

سيولة البنك تعني قدرته على مواجهة سحوبات المودعين ومواجهة طلب العملاء على القروض حيث تمثل الودائع التي تستحق عند الطلب الجانب الأكبر من موارد البنك المالية، لذا ينبغي عليه أن يكون مستعدا للوفاء بها في أي لحظة .وتعد هذه الخاصية من أهم الخصائص التي يتميز بها البنك عن المؤسسات الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه هذه الأخيرة تأجيل سداد ما عليها من التزامات

ولو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم فجأة مما قد يعرضه لخطر الإفلاس وتتأثر السيولة العامة في البنوك التجارية بدرجة ثبات الودائع

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)،ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 147.

فيها وتركيبتها وسهولة عمليات الإقراض والاستثمارات الأخرى، فضلا عن تأثيرات السياسة النقدية والوعي المصرفي والادخاري [1]

4-3- الأمان

يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره.

إن أساس عملية توظيف أموال البنك على اختلاف مصادرها، هو الثقة بأن الأموال المودعة لديه والتي يقرضها سوف يسترجعها في الآجال المتفق عليها ولهذا فمدى ثقة البنك في المتعامل ومتانة مركزه المالي، ومدى احترامه لتعهداته وكيفية الوفاء بالدين والضمانات المقدمة هي أساس منح القروض، مع ضمان الربح وقلة مخاطر العسر المالي أو الإفلاس.

لأجل ذلك تسعى البنوك التجارية إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض تن ويع عملائها وأنشطتهم، وبالتالي تنويع الودائع والقروض البنكية وهو الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة تعرض البنك للمخاطر وعموما فإن أهداف البنك قد تكون خاصة متعلقة بالبقاء والنمو وزيادة ثروة الملاك، وعامة متعلقة بالنهوض بالمجتمع الذي يعمل فيه وذلك عن طريق تحسين الخدمات المقدمة والمساعدة في تمويل ودعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [2]

المطلب الثالث: مـوارد البنـــوك التجاريـة واستخدامــاتها

يمثل جانب المطلوبات في ميزانية البنك التجاري مصادر أموال البنك أو موارده، بينما يمثل جانب الأصول استخدامات أموال البنك وسنحاول عرض هذه الموارد والاستخدامات كما يلي:

أولا: موارد البنـــوك التجاريـــة

تستمد البنوك التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساسي من مصادر متعددة، منها ما هو ذاتي، ويمثل التزامات البنك تجاه أصحاب رأس ماله، ومنها ما هو خارجي يمثل التزام البنك تجاه متعامليه من غير أصحاب رأس ماله.

[1] المرجع نفسه، ص 148.

[2] عبد الغفار حنفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 94.

1/ المـوارد الداخليـة (الذاتيـة)

تستمد البنوك التجارية مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة نشاطها الأساسي من مصادر متعددة ومن بين الموارد الداخلية نذكر ما يلي:[1]

أ / رأس المال المدفوع

وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي موارد البنك.

ب / الاحتياطات

وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين منها هما:

- **الاحتياطي القانوني:** هو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي وبنص قانوني من البنك المركزي.
- **الاحتياطي الخاص:** وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي فضلا عن ذلك، هناك نوع آخر من الاحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته كونه احتياطيا سريا ونجد هذا النوع من الاحتياطي في الأشكال التالية:

– تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير.

– تكوين احتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

ج/ الأرباح غير الموزعة

عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في بداية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف إلى رأس مال البنك.

2/ المـوارد الخارجيـة :وهي الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، وتمثل بصفة عامة النسبة الكبيرة من إجمالي موارده، وتشمل أساسا:[2]

أ/ الودائع

وهي من أهم موارد البنوك التجارية حيث تشكل في الظروف العادية نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنوك .

وهي على عدة أنواع، كل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزه عن الأنواع الأخرى، وهي:

✓ **الودائع الجارية**

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق ، ص 7.

[2] المرجع نفسه، ص 8.

وهي ودائع تحت الطلب، ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم وسحب الشيكات عليها في أي وقت يشاءون ودون إخطار سابق لا تدفع عليها فوائد بل أحيانا يخصم من حساباتها عمولات ومصاريف ماعدا بعض البنوك تدفع فوائد ضئيلة عليها إذا بلغت حدا معينا.

✓ **الودائع لأجل**

وهي الودائع التي لا تستحق سواء جزئيا أو كليا إلا بعد فترة معينة متفق عليها عند الإيداع .حيث لا يلتزم البنك بدفعها إلا في الموعد المحدد مما يعطيه حرية في اقتراضها واستثمارها لكن مقابل ذلك يدفع عليها فوائد بصفة دورية أو في نهاية فترة الإيداع تكون مؤهلة للزيادة كلما زاد مبلغ الوديعة أو زادت فترة الإيداع، وهذا ما يعطي للبنك مرونة أكبر في توظيف تلك الودائع وتحقيق عوائد إضافية.

✓ **الودائع بالإخطار**

وهي الودائع التي لا يحدد فيها العميل عند الإيداع تاريخ السحب أو الاستحقاق .كما أن له الحق في إضافة مبالغ عليها في أي وقت يشاء، لكن لا يجوز له السحب من هذه الوديعة إلا بإشعار البنك وذلك بتقديم إخطار يحدد فيه المبلغ المراد سحبه وكذا تاريخ السحب وعلى الرغم من وجود قيد على السحب، فإن قابلية هذه الودائع للسحب أعلى نسبيا من الودائع الآجلة، مما يلزم البنك توفير السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب عليها وهذا يعني أن للبنك حرية أقل لتوظيفها، ومن ثم فإنه يطبق أسعار فائدة منخفضة مقارنة بالودائع الآجلة.[1]

✓ **ودائع التوفير**

وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لدى البنوك لحين الحاجة إليها، بدلا من تركها عاطلة في خزائنهم، حيث يمكن السحب منها في أي وقت وعادة ما تفتح هذه الحسابات للأفراد لتشجيعهم على الادخار مقابل حصولهم على فائدة معينة .ويحق لصاحب الحساب أن يسحب شخصيا من رصيده وقت ما يشاء وذلك بموجب أمر بالدفع أو بالتسجيل على دفاتر التوفير الخاصة، وهو ما يسمح بمتابعة العمليات التي تمت بمعرفة رصيد الحسابات في أي لحظة.[2]

ب / القروض

[1] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تحليلية تطبيقية، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 53.

[2] عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق الذكر، ص 29.

وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنوك التجارية يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي أو من مؤسسات مالية ونقدية وطنية أو أجنبية وذلك سواء لمواجهة مشكلة السيولة في حالة عدم كفاية الاحتياطي النقدي لمقابلة الطلبات غير المتوقعة للعملاء، أو رغبة في التوسع في منح الائتمان نظرا لتزايد النشاط التجاري في فترات الرواج ومن أهمها نذكر: [1]

- ✓ **الاقتراض من سوق رأس المال**

يعتبر من الاقتراض طويل الأجل، حيث يلجأ إليه البنك لغرض الزيادة في رأسماله أو قدرته الاستثمارية وتعد هذه القروض أيضا بمثابة هامش أمان للمودعين ويختلف عن الودائع بكونه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

- ✓ **الاقتراض من البنوك التجارية**

يعد هذا الاقتراض اقتراض قصير الأجل، ويتحدد سعر الفائدة وفقا لقانون العرض والطلب.

- ✓ **الاقتراض من البنك المركزي**

يعد هذا الاقتراض قصير الأجل، على الرغم من اعتبار الاقتراض من البنك المركزي من بين الاستراتيجيات التي تلجأ إليها البنوك لتنمية مواردها المالية، إلا أن البنوك عادة ما تتجنب هذا النوع من الاقتراض حتى ولو كان أقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي عن البنوك التي تكرر الاقتراض منه.

ج / حسابات البنوك والمراسلين

وهي تشمل جميع التزامات البنك للبنوك الأخرى سواء المحلية أو الأجنبية، وهذه الالتزامات قد تكون أيضا في صورة حسابات جارية أو لأجل أو بإخطار.

د / بنود أخرى (خصوم أخرى)

وهي بنود تمثل التزامات على البنك دون أن تكون مواردا له مثل البنود السابقة التي يمكن استخدامها في نشاطه البنكي .فالشيكات والحوالات المستحقة الدفع تعتبر ديونا على البنك تظل معلقة إلى أن يصرفها أو يسويها في حسابات أصحابها وكذلك الخصوم الأخرى التي قد تمثل مستحقات لمصلحة الضرائب، أو فوائد مستحقة لبعض المودعين أو غيرها من الخصوم التي لا يجوز للبنك التصرف فيها وبالتالي، فهي لا تعتبر من موارده.

مثل:

- خطابات الضمان التي يصدرها البنك التجاري لمصلحة عملائه.

[1] عاشوري صورية، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص ص 10،11.

- الأرصدة الدائنة المجمدة لصالح البنك.
- مستحقات الضرائب أو الفوائد المستحقة لبعض المودعين.

فكلها موارد ذات طبيعة خاصة لا يمكن الاعتماد عليها في خلق نقود الودائع لأنها ديون لا تتحقق أحيانا.

ثانيا: استخدامات البنـــك التجـاري

تقوم البنوك التجارية بتوزيع مواردها بين مختلف مجالات الاستثمار، والتي تظهر تفاوتا كبيرا من حيث السيولة وتحقيق الأرباح ومن أجل ذلك فإن البنوك تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية وتكمن استخدامات البنوك التجارية فيما يلي:

1- الأرصدة النقدية الجاهزة

تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية يحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وإن كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

2- السندات الحكومية

هي التي تصدرها الدولة وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بسرعة دون تحمل خسائر .

3- القروض: تمثل القروض مصدر الإيراد الأكبر للبنك، كما تمثل أكثر الاستثمارات جاذبية نظرا لارتفاع نسبة العائد المتولد عنها. [1]

4- الاستثمارات ذات العائد المرتفع: تتميز بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها إلى أدنى حد ممكن مقارنة بأوجه الاستثمار السابقة، وهي تأخذ شكل أسهم أو سندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية، كما تتميز أيضا بارتفاع درجة المخاطرة.

5- الأصول الثابتة: تمثل الأصول المادية مثل المباني والمعدات...إلخ. [2]

[1] عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 10.

[2] عاشورية صورية، مرجع سابق، ص 11.

اعتمادا على ما سبق يمكن تلخيص أهم عناصر ميزانية البنك التجاري كالتالي:

الجدول رقم (01): ميزانيـــة البنـــك التجـــاري

الأصـــــــــــول	الخصـــــــــــوم
– الأرصـدة النقديـة الجاهـزة	**– رأس المـــال**
▪ نقد في الصندوق	▪ رأس المال المدفوع
▪ أرصدة لدى البنوك الأخرى	▪ الاحتياطات
▪ أرصدة سائلة أخرى	▪ الأرباح المحتجزة
– محفظة الأوراق المالية	**– الودائـــع**
▪ سندات الحكومة	▪ ودائع تحت الطلب
▪ أسهم وسندات غير حكومية	▪ ودائع توفير
– القروض	▪ ودائع لأجل
▪ قروض قصيرة الاجل	**– قروض طويلة الاجل**
▪ قروض طويلة الاجل	▪ الاقتراض من سوق راس المال
– حسابات قيد التحصيل	**– قروض قصيرة الاجل**
– أصول ثابتة أخرى	▪ الاقتراض من البنوك الأخرى
	▪ الاقتراض من البنك المركزي
	– مصادر تمويل أخرى
	▪ تأمينات مختلفة
	▪ أرصدة مستحقة الدفع
	▪ حسابات دائنة

المصدر: رضا صاحب أبو حمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر،ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 82.

الشكل رقم (01): موارد تمويل البنوك التجارية واستخداماتها

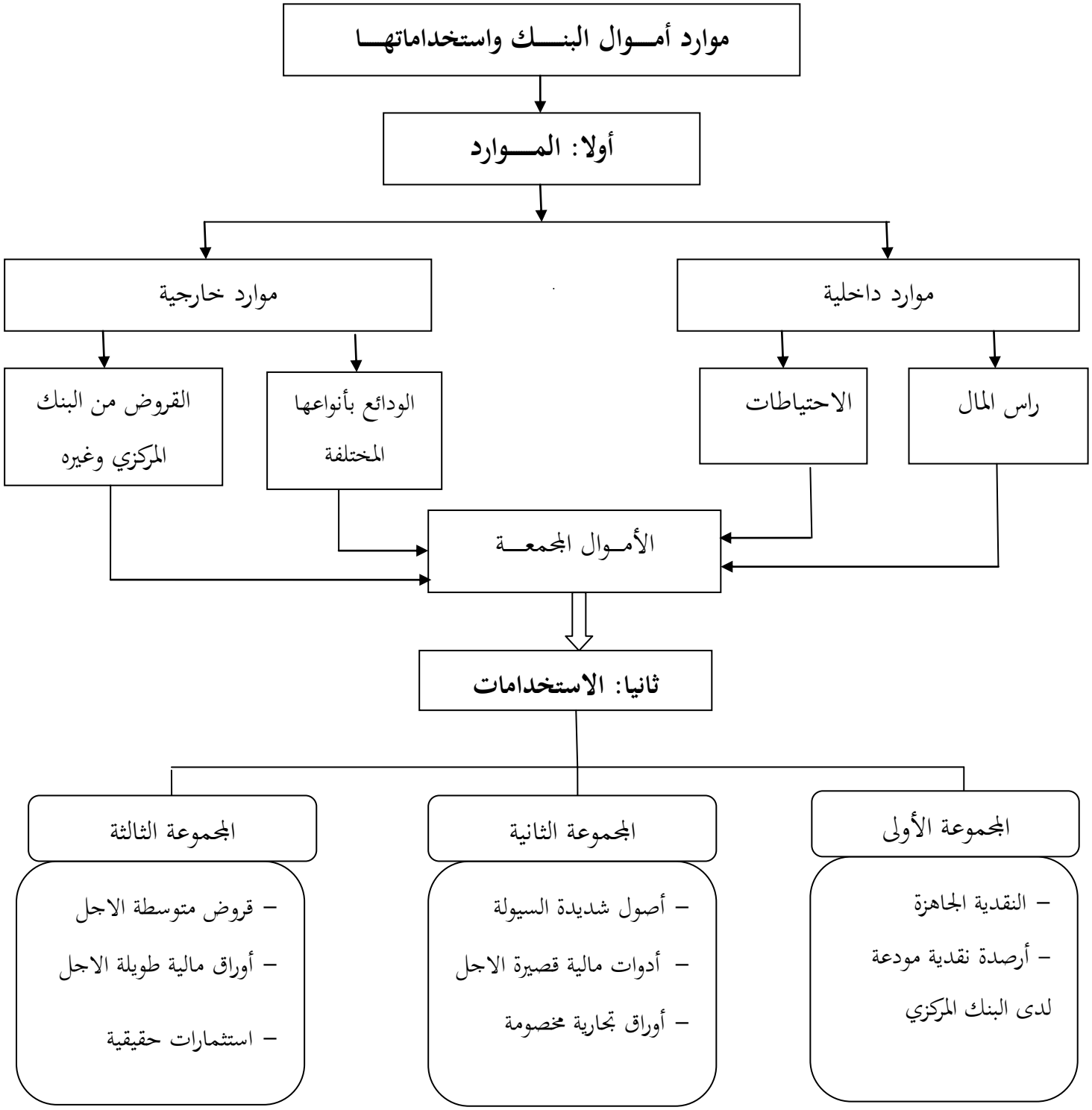

المصدر: عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 12.

المبحث الثالث:ماهية المخاطر المصرفية وتطبيقاتها

سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى تعريف المخاطر المصرفية وتطورها في المطلب الأول ثم في المطلب الثاني سنتناول العوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية وأخيرا تصنيف المخاطر المصرفية في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: تعريف المخاطر المصرفية وتطورها

سيتم التطرق خلال هذا المطلب إلى تعريف المخاطر المصرفية وتطورها على النحو الآتي:

أولا: نشأة وتطور المخاطر المصرفية

إن ما يميز البيئة المصرفية خلال فترة السبعينات هو الاستقرار الذي كان نتيجة عدة عوامل ساعدت على تحقيقه ، فقد كانت الصناعة تخضع للتنظيم القانوني، والعمليات المصرفية التجارية كانت تقوم أساسا على تجميع الموارد والاقتراض،كما أن محدودية المنافسة سهلت على تحقيق ربحية معتبرة ومستقرة.

أما ابتداءً من مطلع الثمانينات، سجلت موجات من التغيير الجذري في الصناعة، الأمر الذي أدى إلى اتساع وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، وابتكار منتجات جديدة باستمرار خاصة من أولئك العاملين في الأسواق المالية، كما نشط البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة، حيث تطورت خدمات القيمة المضافة مثل تملك الأصول وتمويل المشروعات وبطاقة الائتمان والمشتقات بمعدل سريع، كما دخلت البنوك مجالات أعمال جديدة وواجهت مخاطر جديدة، وتناقصت الحصة السوقية للوساطة مع نمو أسواق رأس المال، واشتدت المنافسة داخل الحصص السوقية القائمة.

إن موجات التغيير المسجلة آنذاك ولدت المخاطر المصرفية وزادت من حدتها خاصة مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جديدة والتحول من الصيرفة التجارية إلى أسواق رأس المال، وازدياد تقلب الأسواق واختفاء العوائق والحواجز القديمة التي حدت من نطاق عمليات مختلف المؤسسات المالية بعبارة أخرى، فان زيادة حدة المخاطر بشكل كبير في العصور الحديثة يرجع أساسا إلى أمرين مرتبطين بطبيعة الاقتصاد الحديث، وهما :زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية من ناحية، وزيادة معدلات الترابط والتداخل بين قطاعات الاقتصاد من ناحية أخرى.[1]

وعلى اعتبار أن قطاع البنوك يحتل مكانة متميزة داخل القطاع المالي، حيث يعتبر من أقدم المؤسسات المالية وأكثرها انتشار، فضلا عن صلته المباشرة بنظم المدفوعات وادارة حركة النقود التي تمثل المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر :أفراد، إدارات، شركات، بنوك، بدون طبعة، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 ، ص19 .

ثانيا: تعريف المخاطر المصرفية

تتعرض البنوك في العصر الحالي الى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة ولذلك كان لزاما على البنوك التجارية أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد من أثارها. تعددت المفاهيم المرتبطة بالمخاطر، وفيما يلي أهم هذه التعاريف:

- عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة في قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية، المخاطر المصرفية كما يلي: "هي احتمال حصول الخسارة أما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال أو خسائر في راس المال، او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي الى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم اعماله وممارسة نشاطه من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى ".[1]
- عرفت إدارة المخاطر بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد وسائل مواجهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[2]
- إدارة المخاطر هي عبارة عن إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها أو استخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر، أي حماية صورية للمنشأة بتوفير الثقة لدى المودعين أو الدائنين والمستثمرين، وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح.[3]

المطلب الثاني: العوامـل المؤثـرة في المخاطـر المصرفيــة

هناك أربعة عوامل تمارس تأثيرها على المخاطر المصرفية يمكن تلخيصها فيما يلي:[4]

– التغيرات القانونية والإشرافية :

تعتبر هذه التغيرات داعمة لمعايير إدارة الائتمان السليمة كما أن وضع رقابة رسمية على مركز المخاطرة يعكس نوع المعايير التي تلتزم بتطبيقها الإدارة البنكية.

---

[1] محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية المصرفية، الأردن، 2008/07/08، ص 14،15.

[2] أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق ، ص55 .

[3] سمير عبد الحميد و رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، ط1، دار النشر، عمان، الأردن، بدون سنة نشر، ص7 .

[4] نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2، الجزء الثاني، ط1، 2005، ص 22.

– تذبذب العوامل الخارجية:

إن التغيرات والتقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف تؤثر بشكل كبير على ميزانية المؤسسات، حيث أنها قد تحول أرباحها إلى خسائر، كما أنها تؤثر على خزينة البنك، وذلك لأن البنك حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.

– إن بعض النشاطات المالية للبنك لا تظهر في الميزانية على شكل أصول أو التزامات بالرغم أن لها أثر واضح على عوائد ومخاطر البنوك، و تتمثل هذه النشاطات في تلك النشاطات التي تدر أرباحا أو مصاريف دون امتلاك أصول أو خلق التزامات، مثال ذلك عمل البنك كسمسار حيث يتقاضى أجرًا على توفير الأموال لطالبيها دون منح قروض أو زيادة الودائع لديه، أو أن يحصل على أجر لقاء قيامه بإدارة النقد دون الحاجة إلى أصول أو ترتيب التزامات، التعهدات أو الالتزامات الطارئة، وهو ما يقصد به تعهد البنك بالقيام بعمل معين مستقبلا مقابل أجر يتقاضاه.

– الضغوط التنافسية :

إن البيئة التنافسية التي تعمل بها البنوك تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المخاطرة وعليه فإن البنوك تعد نفسها لمواجهة المنافسة.

– التطورات التكنولوجية :

إن التطورات التي تحصل في حقل تكنولوجيا المعلومات تؤثر على العملية الكلية التي تشمل تحديد، قياس وإدارة المخاطر حيث تعتبر التكنولوجيا من العوامل الرئيسية التي تساهم في تحديد مزايا المنافسة بين المؤسسات المختلفة، كما أن تحليل وإدارة المخاطر مبنيان على أساس معالجة المعلومات.

وبالتالي فإن فعالية وسلامة قرارات البنك تتوقف على قدرته على معرفة المخاطر وتحديد طبيعتها والتكيف معها وهو ما يستوجب من البنك ضرورة معرفة مختلف الأنواع الرئيسية للمخاطر المصرفية وتحديد مصادرها، حتى يتمكن متخذ القرار من الوصول إلى قرارات سليمة وموضوعية.

المطلب الثالث: تصنيـــف المخاطـر المصرفيـة

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها البنوك فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي :المخاطر المالية، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث، مثلما يوضحه الشكل رقم (02):

أما من الناحية العلمية فقد صنفت المخاطر التي تواجه البنوك إلى صنفين أساسين هما:

1/ التصنيف على أساس ارتباط الخطر بالمؤسسة المصرفية :وفقا لهذا المعيار صنفت المخاطر إلى نوعين هما : [1]

1-1-المخاطر النظامية

تعرف المخاطرة النظامية بأنها تلك المخاطر التي تؤدي إلى تقلب العائد المتوقع لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المؤسسات وتعتبر التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مصدرا للمخاطرة النظامية، حيث يصعب التحكم فيها أو السيطرة عليها بالتنويع لأنها تمس اقتصاد الدولة ككل

1-2-المخاطر غير النظامية

وهي عبارة عن المخاطرة المتبقية التي تنفرد بها مؤسسة بنكية أو صناعة ما، أو هي ذلك الجزء من المخاطرة الكلية التي تنفرد بها ورقة مالية معينة وهي تنشأ عادة نتيجة ظروف معينة مثل ضعف إدارة البنك، الإضرابات العمالية، الأخطاء الإدارية وتغير أذواق العملاء نتيجة ظهور منتجات جديدة مما يؤثر على عوائد البنك وبالتالي فإن المخاطر الخاصة يمكن التنبؤ بها على نحو مستقل، ويمكن كتابتها في شكل معادلة كما يلي:

وتجدر الإشارة إلى أن النصيب الأكبر من المخاطر الكلية يعود إلى المخاطرة النظامية، لأن هذه الأخيرة تمس حركة السوق ككل ويصعب التنبؤ بها ومواجهتها، كما أنه يمكن التقليل من المخاطرة غير النظامية عن طريق التنويع، وهو ما لا يسمح به في حالة المخاطرة النظامية.

2-التصنيف على أساس مصدر الخطر :وفق أ لهذا المعيار تم تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى نوعين رئيسيين هما :المخاطر المالية ومخاطر التشغيل (العمليات) .[2]

2-1-المخاطر المالية

المخاطر المالية هي مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلا أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة بمعنى أن الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج بما يخلّف خسائر قابلة للقياس الكمي، ويتميز بخاصيتين هما:

- أن قيمته في المستقبل غير معلومة على وجه اليقين.
- قيمته في المستقبل تنطوي على إحدى النواتج المحتملة التالية :

– **نتيجة موجبة** :حينما تكون القيمة الفعلية للخطر أفضل من القيمة المتوقعة.

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2002، ص 322.

[2] نبيل حشاد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

- **نتيجة محايدة** :حينما تكون القيمة الفعلية للخطر مساوية تماماً للقيمة المتوقعة.

- **نتيجة سالبة** :حينما تكون قيمة الخطر الفعلية أسوأ من القيمة المتوقعة.

ومن أهم المخاطر المالية المصرفية نجد المخاطر الائتمانية، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر السوق، مخاطر التضخم ومخاطر محفظة الأوراق المالية.... الخ.

2-2-المخاطر التشغيلية :

المخاطر التشغيلية هي المخاطر الناجمة عن اختلال في الأنظمة الداخلية لبنك كنظام المعلومات والنظام المحاسبي والأنظمة المعلوماتية .كما أنها يمكن أن تنشأ نتيجة لارتكاب الأخطاء أو الغش من طرف الأفراد العاملين بالبنك أو عدم احترامهم لآداب وأخلاقيات المهنة.

نستنتج مما تقدم أن تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك دليل على تنوع أنشطتها واتساع نطاقها، كما أن معرفة تلك المخاطر يتطلب من البنوك تحديدها بدقة ومعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهذا سواء تعلق الأمر بالمخاطر المالية أو المخاطر التشغيلية.

الشكل رقم (02): المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك

المصدر: نبيل حشاد دليلك إلى المخاطر المصرفية موسوعة بازل،ط1، الجزء الثاني،2005، ص 21

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل المتمحور حول النشاط المصرفي ومخاطره الرئيسية، نشير إلى أن تركيزنا فيه كان منصبا على أربعة عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى التعريف بالنشاط المصرفي ومدى أهميته في الحياة الاقتصادية، ثم التعريف بالبنوك التجارية وبيان أهدافها ووظائفها.

للوصول في الأخير إلى عرض مختصر للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك وتحد من قدرتها وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وذلك من خلال إطلالة سريعة على كيفية تطور هذه المخاطر وتعريفها، والوقوف بعد ذلك عند أهم المخاطر المصرفية، والتي حصرناها في المخاطر المالية المتمثلة أساسا في(مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر التشغيل).

والجدير بالملاحظة أن الطبيعة الخاصة للنشاطات المصرفية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى إلى تحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات المصرفية وملازما لها، لاسيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات جيدة فإرادة البنوك التجارية في التعرض للمخاطر أصبحت المبرر الأساسي للعوائد المالية التي تجنيها، حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع كبيرا.

وبالتالي فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها وهو ما سنحاول مناقشته من خلال الفصول الموالية لهذه المذكرة.